

فهي الاولى منها ولو نوى فائتة ووفيتة فهي الفائتة الا ان يكون احو
 الوقت ولو نوى الظهور والبعث عليه يخرج من يومه فان كان في اول وقت
 الظهور فهي عن الخبز وان كان في اخره فهي عن الظهور انتهى في ما ذكرنا وما
 للخبز به وللركوع وما اذا طاف للعرض وللوداع وان نوى وضعا ونفلا
 فان نوى الظهور والقطع فالابو يوسف رحمه الله يخرج عن المكتوبة ويبطل
 القطوع وان نوى الزكوة والقطع يكون عن الزكوة وعند محمد رحمه الله عن
 القطوع ولو نوى بافلة وضاعة فهي بافلة كذا في السراج واما اذا نوى
 تأففتين كما اذا نوى بركني الفجر الحية والسنة اجازت عنها ولم يحكم
 ما اذا نوى تسعين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم
 عرفه اذا وافقه فان في مسئلة الحية انما كانت ضمن السنة لحصول
 المقصود واما السعة في صحيح فقال في فتح العذرة من باب الاجرام نورا
 كما نفلا او فرضا ونفوعا كان نطقا عند حيا في الاصح كالتصحيح ومن
 باب اصناف الاجرام الى الاجرام لو اجرم بختين معا او على التعاقب
 لزمه عندنا جيفة واين يوسف وعند محمد في المعينة يلزمه احديهما
 وفي التعاقب الاول فقط واذا الرماه عندهما ارتفعت احداهما
 بانقضاء الكف اختلغا في وقت الرضخ عندنا يوسف عقب صيرورة
 نحو ما بلا جملة وعندنا جيفة اذا شرع في الاعمال وقبل اذا بوجهه
 ونقض في المتوسط على ان ظاهر الرواية وثمرة الخلاف فقها اذا جنى قبل
 الشروع فخلبه دمان الجناية على حرامين ودم واحد عندنا يوسف
 ولو جامع قبل الشروع فخلبه دمان الجناحة ودم ثلث للرضخ فائتة
 برضخ احدهما ويخص في الاخر ويقضي التي مضى منها بغير دجوة وعمره
 التي رضخها ولو قبل صيدا فخلبه قتيان او حصر فوماة وعلى هذا

نحو ما ذكرنا في بيان الكفاية في الظهور

انفلا

كفلا

اختلاف اذ اهل بحر بين مكافاة على التعاقب بلا فصل انتهى واما اذا
 نوى عبادة ثم نوى في انشائها الانتعال عنها الى غيرها فان كبرها وانا
 الانتعال الى عبادة تصاصار خارجا عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون
 خارجا كما اذا نوى تجديرا الاولى وكبره وتباعد في مفصلات الصلوة عن
 شرحنا على الكسرة فائتة متفرقة على صحيح بين تسعين في السنة وان لم
 يمكن من العبادات ما لو قال لزوجته انت على حرام ما ويا الطلاق والظهور
 او قال لزوجتي انتما على حرام ما ويا في اهديهما الطلاق وفي الاطلاق وفي
 كنفها في باب الابلاء من شرح الكسرة نفلا عن المحط السابع في وقتها
 الاصلان وقتها اول العبادات او كذا في الاول حقيقى وحكمي فعلا لولي الصلوة
 لو نوى قبل الشروع فعن محمد رحمه الله لو نوى عند الوضوء ان يبسط الظاهر
 او العصر مع الامام ولم يستعمل بعد السنة بما ليس من جنس الصلوة الا انه
 لما انتهى الى المكان الصلوة لم تحضره السنة جازت صلوة بتلك السنة
 وبهذا روي عن ابن حنيفة وابو يوسف وجمعا انه كذا في خلاصة وفي
 التخصيص اذا نوى في منزله يبسط الظاهر في حوض المسجد وافتح الصلوة
 بتلك السنة فان لم يشغل على آخر كعبته ذلك هكذا قال محمد في الرضا
 لان السنة المتقدمة تنقيتها الى وقت الشروع حكاهما في الصوم اذا
 لم يبدلها بغيرها انتهى وعن محمد بن سليمان كان عند الشروع في
 لو سئل اية صلوة يصلي بحجب على البديهة تامة ولو احتاج الى التمسك
 بالبحر وفي فتح العذرة فقد شرطوا عدم ما يسر من جنس الصلوة
 لصلوة تلك السنة مع قصر حجبها انها صحيحة مع العلم انه يتجمل فيها
 وبين الشروع الشيء الى مقام الصلوة وهو ليس من جنسها فلا بد

تم غير تفكر فهي نية صح